

Distr.: General
26 November 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 138 من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

تقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2020

التقرير السابع عشر للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية
المقترحة لعام 2022

أولاً - مقدمة

- 1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2020 (A/76/347؛ انظر الفقرة 38 أدناه). وتلقت اللجنة الاستشارية معلومات وتوضيحات إضافية من ممثلي الأمين العام، اختتمت برود خطية مؤرخة 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.
- 2 - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه في سياق الإصلاح الإداري، وافقت الجمعية العامة في قرارها 266/72 ألف على اقتراح تغيير فترة الميزانية من فترة تقوم على سنتين إلى فترة تقوم على سنة واحدة على أساس تجريبي، ابتداءً من الميزانية البرنامجية لعام 2020. وقررت الجمعية أيضاً أن تستعرض في دورتها السابعة والسبعين دورة الميزانية لاتخاذ قرار نهائي بشأنها. وفي القرار نفسه، أيدت الجمعية أيضاً توصية اللجنة بأن يقوم الأمين العام بإصدار تقرير منفصل عن أداء الميزانية عقب إكمال أي فترة ميزانية، ومن ثم فإن المعلومات المتعلقة بأداء الميزانية للفترات السابقة المنتهية تعتبر في الوقت نفسه كمقترحات لفترة الميزانية المقبلة (A/72/7/Add.24، الفقرة 58). وعلى ذلك، يكون تقرير الأمين العام (A/76/347) هو أول تقرير أداء منذ تغيير فترة الميزانية إلى فترة تقوم على سنة واحدة على أساس تجريبي (انظر الفقرات 10 و 29-37 أدناه).
- 3 - ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن تنفيذ الميزانية البرنامجية لعام 2020 تأثر بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وبقيود السيولة التي واجهتها المنظمة، مما أثر على نمط إنفاق المنظمة (المرجع نفسه، موجز).



أثر الجائحة على تنفيذ الميزانية البرنامجية لعام 2020

4 - يشير الأمين العام في تقريره إلى أنه في عام 2020، وبسبب الجائحة، تكبدت المنظمة نفقات إضافية تألفت مما يلي: (أ) مبلغ 21,5 مليون دولار في إطار الميزانية العادية (انظر الفقرة 5 أدناه)، ناشئ عن نفقات على عمليات الإجلاء الطبي، والدعم المقدم من خلال عيادات منظومة الأمم المتحدة (خط الدفاع الأول)، والتطعيمات للوقاية من كوفيد-19، تم تقاسمها مع سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على أساس ترتيب تقاسم التكاليف، وتمثلت حصة الأمم المتحدة في هذه النفقات في مبلغ قدره 43,9 مليون دولار تم تقسيمه على أبواب الميزانية البرنامجية وميزانية بعثات حفظ السلام على أساس عدد الأفراد؛ (ب) مبلغ 2,4 مليون دولار للاستثمارات الإضافية لتأمين الحصول على تراخيص برامج الشبكة المركزية وتحديثاتها بغية دعم البنية التحتية للاتصالات وتيسير عدم انقطاع عمليات المنظمة، بما في ذلك عن طريق دعم الاجتماعات الافتراضية أو المختلطة للهيئات الحكومية الدولية والعمل عن بعد (المرجع نفسه، موجز والفقرة 4).

5 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن حصة الأمم المتحدة البالغة 43,9 مليون دولار تمثل مبلغاً في الميزانية يتسق مع طريقة العمل على نطاق المنظومة في جميع الأنشطة الرئيسية للتمويل الأولي. ويعكس تقسيم تكاليف الأمانة العامة ما يلي: (أ) بالنسبة لعمليات الإجلاء الطبي، تم تحميل نسبة 30 في المائة على كيانات الميزانية العادية، و 70 في المائة على بعثات حفظ السلام؛ (ب) بالنسبة للدعم المقدم من خلال عيادات منظومة الأمم المتحدة، تم تقاسم تكاليفه فيما بين كيانات الميزانية العادية فقط، نظراً لأن بعثات حفظ السلام لديها عموماً قدرات طبية موجودة داخل كل بعثة؛ (ج) بالنسبة للتطعيمات للوقاية من كوفيد-19، تم تقسيم المبلغ التقديري الأولي فيما بين كيانات الميزانية العادية فقط، بالنظر إلى الطابع المتطور للبرنامج، بما في ذلك عدم اليقين بشأن التكاليف. وبمجرد أن تصبح التكاليف الإجمالية لبرنامج التطعيمات متاحة، ستجرى التعديلات المناسبة وتحدد الرسوم المناسبة لتقاسم التكاليف بين جميع كيانات الأمانة العامة، بما في ذلك بعثات حفظ السلام. وزوّدت اللجنة أيضاً بمعلومات عن المبالغ الأولية المدرجة في الميزانية لعمليات الإجلاء (59,6 مليون دولار) والدعم الطبي المقدم من خلال العيادات (19,4 مليون دولار) بين كيانات المنظومة، حيث بلغت حصة الأمانة العامة في عمليات الإجلاء 28,6 مليون دولار وفي الدعم الطبي 9,3 ملايين دولار (أي 47,9 في المائة).

6 - ويشير الأمين العام في تقريره كذلك إلى أن الجائحة العالمية تسببت أيضاً في انخفاض مستوى النفقات بصورة غير عادية تحت بنود السفر والخبراء والضيافة واللوازم والمواد بسبب جميع المعوقات التي أثرت على أداء المنظمة العادي في جميع مراكز العمل والمواقع (انظر أيضاً الفقرة 13 أدناه).

أثر قيود السيولة على تنفيذ الميزانية البرنامجية لعام 2020

7 - يشير الأمين العام في تقريره إلى أنه من أجل التحكم في السيولة، تمت مواءمة نفقات الميزانية مع التحصيلات المتوقعة للأرصدة المقررة، وهو ما دفع إلى تأجيل بعض النفقات غير المتعلقة بالوظائف وتجميد التوظيف اعتباراً من نيسان/أبريل 2020. وعلى الرغم من التدابير الهامة المتخذة لحفظ النقدية، استنفدت احتياطات السيولة من الميزانية العادية في كانون الأول/ديسمبر 2020، الأمر الذي استلزم الاقتراض من بعثات حفظ السلام المنتهية (المرجع نفسه، موجز، الفقرات 5-7، والجدول 1). وفي حين بلغت حالات التأخر في تسديد الاشتراكات رقماً قياسياً قدره 711 مليون دولار في نهاية عام 2019

(بزيادة قدرها 34 في المائة مقارنة بعام 2018)، أنهت المنظمة عام 2020 بمتأخرات قياسية جديدة قدرها 807,6 ملايين دولار. ووفقاً لتقرير الأمين العام، يُعزى ارتفاع الأرصدة النقدية وانخفاض العجز في عام 2020، كما هو مبين في الشكل الأول من التقرير، بالأساس إلى أثر القيود المفروضة على الإنفاق، وأبرزها القيود المفروضة على التوظيف.

8 - ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن تنفيذ البرامج شهد تعثراً بسبب أزمة السيولة والجائحة على السواء، وبسبب ارتفاع عدد الشواغر (المرجع نفسه، الفقرة 6). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن النظم القائمة ليست مشغلة بحيث ترصد أثر الأحداث العابرة (مثل جائحة كوفيد-19 وقيود السيولة) وأن عزو الأثر إلى عامل أو آخر سيكون صعباً، لأن الأنشطة وما يتصل بها من استهلاك للميزانية كثيراً ما تتأثر بعوامل متعددة. وعلاوة على ذلك، إذا لم تكن الموارد مدرجة في الميزانية بشكل صريح تحت بند نشاط معين، فإن تتبع الأثر يصبح أكثر صعوبة. ويزيد من تعقيد هذه العملية التحليل اللازم لعزل الأثر المالي لأزمة السيولة والجائحة من خلال مقارنة التكاليف المقدرة سابقاً والتكاليف الفعلية المتكبدة مع الأنشطة الجديدة أو المعدلة أو البديلة (مثل تكلفة التدريب الافتراضي، التي يمكن أن تتطوي على رسوم استشارية ومعدات جديدة لتكنولوجيا المعلومات وتراخيص برمجيات جديدة مقابل تكلفة المكان، وسفر المشاركين، وتكاليف الوثائق، واللوازم والمواد).

9 - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة أيدت في قرارها 250/74 ألف توصيتها بأن يدرج الأمين العام في تقريره المقبل ذي الصلة معلومات شاملة عن أثر جميع التدابير الموضوعية لمعالجة تحديات السيولة في فترة السنتين 2018-2019، بما في ذلك تصنيف البيانات حسب أبواب الميزانية وأوجه الإنفاق (A/74/583، الفقرة 8؛ انظر أيضاً الفقرة 38 أدناه). وتأمل اللجنة أن تقدّم المعلومات المستجدة ذات الصلة في تقرير الأداء المقبل.

10 - وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها 266/72 ألف أن يستعرض التغييرات الطارئة في دورة الميزانية في عام 2022، بعد تمام دورة الميزانية الكاملة الأولى، لكي تتخذ الجمعية قراراً في هذا الشأن في دورتها السابعة والسبعين (انظر الفقرة 2 أعلاه). وتأمل اللجنة الاستشارية أن يقوم الأمين العام بإدماج المعلومات عن الدروس المستفادة من تنفيذ الميزانية السنوية على أساس تجريبي، بما في ذلك إدارة قيود السيولة في دورة للميزانية تقوم على فترة سنة واحدة مقارنة بفترة سنتين.

ثانياً - أبواب النفقات

11 - بلغت النفقات النهائية لعام 2020 ما مقداره 3 015 940 300 دولار مقابل الاعتماد البالغ 3 073 830 500 دولار للعام. وشملت النفقات إنفاقاً إضافياً (بلغ مجموعه 15 022 600 دولار)، دون اعتماد، أذنت به الجمعية العامة (انظر الفقرة 12 أدناه). وكما هو مبين في الجدول 2 من تقرير الأمين العام (A/76/347)، بلغ إجمالي النقص في الإنفاق (فائض الاعتمادات) 57 903 000 دولار (أي 1,9 في المائة) لعام 2020، وباستثناء الإنفاق الإضافي الذي تم دون اعتماد، بلغ الرصيد 75 252 600 دولار (أي 2,4 في المائة) (انظر أيضاً الفقرة 7 أعلاه). ويرد في الفقرات 28 إلى 37 والمرفق الثاني، على التوالي، من تقرير الأمين العام تفسير للفروق حسب أبواب الميزانية وحسب أوجه الإنفاق (انظر أيضاً الجدول 5 أدناه).

12 - ويشمل الإنفاق الإضافي البالغ 15 022 600 دولار الذي أذنت به الجمعية العامة دون اعتماد نفقات تمت الموافقة عليها في القرارين التاليين: (أ) القرار 263/74، الذي أذن فيه بمبلغ 9 410 100 دولار للإعانات المالية المقدمة إلى الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا وإلى محكمة سيراليون الخاصة لتصفية الأعمال المتبقية؛ (ب) القرار 265/74، الذي أذن فيه بمبلغ 5 612 500 دولار لنفقات غير متوقعة واستثنائية وافقت عليه اللجنة الاستشارية وأقره الأمين العام، على التوالي. وترد معلومات مفصلة عن ذلك في الفقرات 24 إلى 27 والجدولين 4 و 5 من تقرير الأمين العام (A/76/347). ورأت اللجنة، في سياق تقريرها عن استخدام سلطة الالتزام وطلب تقديم إعانة مالية إلى الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، أن الأمين العام ينبغي أن يستخدم فقط الجزء من سلطة الالتزام اللازم لتكملة التبرعات، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يُقيد الفائض لعام 2020 البالغ 580 100 دولار لحساب الدول الأعضاء في كانون الثاني/يناير 2022 (انظر A/76/7/Add.12، الفقرة 14 و A/75/7/Add.19، الفقرة 15).

13 - ووفقا لما أفاد به الأمين العام، فإن النقص الإجمالي في الإنفاق (الفائض) بمبلغ 57,9 مليون دولار مرده بالأساس إلى نقص الإنفاق تحت بنود سفر الممثلين وسفر الموظفين والخبراء والضيافة، وذلك أساساً بسبب جائحة كوفيد-19، حيث تم فرض قيود على السفر عبر العالم وتأجيل أو إلغاء الاجتماعات عندما تعذر عقدها افتراضياً وإلغاء مناسبات الضيافة، وأيضاً إلى نقص الإنفاق الناجم عن التأخر في تنفيذ مشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل في مقر الأمم المتحدة بسبب الجائحة في عام 2020 (بلغت النفقات المتكبدة ما مقداره 0,5 مليون دولار عن مستوى الاعتمادات المخصصة بمبلغ 6,8 ملايين دولار لعام 2020) (A/76/347، الفقرة 10). وترد في الجدول 5 المعلومات المتعلقة بالاعتمادات والنفقات، حسب أوجه الإنفاق. وتلاحظ اللجنة الاستشارية نقص الإنفاق في بندي الوظائف وتكاليف الموظفين الأخرى (انظر الفقرة 33 أدناه).

الالتزامات

14 - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن مجموع النفقات، وقدره 3 015,9 مليون دولار، لعام 2020 يشمل التزامات غير مصفاة بمبلغ 222,3 مليون دولار أو ما يعادل نسبة 7,2 في المائة من الاعتمادات، في نهاية عام 2020 (المرجع نفسه، الفقرة 17). ويتضمن الجدول 3 من التقرير معلومات عن مستوى الالتزامات في نهاية كل فترة من فترات الميزانية منذ فترة السنتين 2012-2013. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول أن الالتزام البالغ 7,2 في المائة لعام 2020 أعلى بكثير، حتى بالمقارنة مع نسب 2,9 في المائة و 2,4 في المائة و 2,8 في المائة و 2,7 في المائة المسجلة لفترات السنتين المالية الأربع السابقة. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم معلومات مستكملة عن الالتزامات غير المصفاة في سياق مشاريع الميزانية العادية المقبلة.

15 - ويشير الأمين العام في تقريره كذلك إلى أنه بسبب عدم القدرة على التنبؤ بأنماط التحصيل، المنظمة، عدلت المنظمة الالتزامات بحيث تستند إلى التحصيلات. فمن المبلغ المدفوع في كانون الأول/ديسمبر، وقدره 434 مليون دولار، كان هناك مبلغ بقيمة 330 مليون دولار تقريباً لم يصل إلا في الأيام العشرة الأخيرة من ذلك الشهر، بما في ذلك 104 ملايين دولار في اليوم الأخير من عام 2020 (المرجع نفسه، الفقرتان 6 و 18). وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن ارتفاع مستوى الالتزامات في

نهاية عام 2020 يعكس الجمع بين الالتزامات المنشأة خلال المسار العادي للأعمال التي لم يتم تصفيتها قبل نهاية العام، والالتزامات الصناديق الخاصة التي أنشئت في كانون الأول/ديسمبر، والمتعلقة بتأخر استلام الاشتراكات. ومن مجموع الالتزامات التي بلغت 222,3 مليون دولار في نهاية عام 2020، بلغت التزامات الصناديق الخاصة 116,7 مليون دولار (انظر الفقرة 16 أدناه). وأبلغت اللجنة أيضاً بأن مجموع الالتزامات في نهاية عام 2019 بلغ 172,4 مليون دولار، مثلت فيها الالتزامات الخاصة 54,7 مليون دولار (تُعزى النسبة المئوية الأدنى البالغة 2,9 إلى ميزانية فترة السنتين 2018-2019).

الالتزامات الخاصة

16 - فيما يتعلق بالالتزامات الخاصة بمبلغ 116,7 مليون دولار، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن مجلس مراجعي الحسابات لاحظ أن تلك الالتزامات — 23 من التزامات الصناديق قد أنشئت في كانون الأول/ديسمبر 2020 دون تقديم وثائق داعمة ودون أن يكون هناك أي موظف من موظفي التصديق الأول/ديسمبر 2020 (A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 59). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأنه وفقاً لما أفادت به الأمانة العامة، بالنظر إلى شدة ضيق الوقت المتاح لإجراء تحليل مفصل للأنشطة التي صدر بها تكليف والتي كان لا يزال من الممكن إكمالها بشكل معقول لو توافر لها وقت إضافي، اختارت المنظمة تجميد الأموال مركزياً باعتبارها التزامات خاصة للحد من الأثر السلبي على تنفيذ الولايات وإتاحة الوقت أمام المديرين لإنفاق الميزانية لأغراضهم المقصودة. وفي حالة عدم تمكن مديري البرامج من تنفيذ الأنشطة التي صدر بها تكليف في غضون فترة الميزانية التالية، فإنه يتعين بمقتضى النظام المالي تصفية هذه الالتزامات وإعادة الأموال في فترة الميزانية التالية، باعتبارها التزامات ملغاة من الفترة السابقة. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن تلك الالتزامات، التي أذن بها المراقب المالي بصفة استثنائية، نفذت مركزياً لدعم الأنشطة البرنامجية التي اعتمدت الالتزامات لتنفيذها. وقد أنشئت التزامات الصناديق الخاصة بقيود كبيرة، من أجل تحسين الرقابة، ولا يمكن إنشاؤها أو تعديلها إلا في المقر من قبل عدد قليل من الأفراد، ولا يمكن استخدامها في أي ترتيبات تعاقدية مع أطراف ثالثة.

17 - وطلبت اللجنة الاستشارية وتلقت معلومات عن تخصيص الالتزامات الخاصة حسب أبواب الميزانية (انظر الجدول 1).

الجدول 1

الالتزامات الصناديق الخاصة، حسب أبواب الميزانية

(بدولارات الولايات المتحدة)

باب الميزانية	المبلغ
1 - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً	100 000
2 - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات	27 553 370
3 - الشؤون السياسية	42 273 301
4 - نزع السلاح	1 200 000
5 - عمليات حفظ السلام	1 300 000
6 - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	200 000

المبلغ	باب الميزانية
4 875 000	8 - الشؤون القانونية
1 599 500	9 - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
600 000	12 - التجارة والتنمية
692 219	13 - مركز التجارة الدولية
295 000	15 - المستوطنات البشرية
5 631 116	18 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا
434 000	19 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ
315 000	20 - التنمية الاقتصادية في أوروبا
3 650 000	23 - البرنامج العادي للتعاون التقني
4 885 000	24 - حقوق الإنسان
1 840 000	27 - المساعدة الإنسانية
2 299 500	28 - التواصل العالمي
560 000	29 ألف - إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال
3 240 000	29 باء - إدارة الدعم العملياتي
7 689 500	29 جيم - مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
373 720	29 زاي - الإدارة، نيروبي
340 000	30 - الرقابة الداخلية
4 041 101	33 - التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية
677 100	34 - السلامة والأمن
116 664 427	المجموع

18 - وعند الاستفسار، تلقت اللجنة الاستشارية معلومات أكثر تفصيلاً عن الالتزام الخاص رقم 3100026738 بمبلغ 27 553 370 دولاراً والالتزام الخاص رقم 3100026739 بمبلغ 43 573 301 دولاراً (انظر A/76/554، الجدول). وأبلغت اللجنة بأنه بالنسبة للباب 2، أنشأت إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات مبلغ 27 553 370 دولاراً استناداً إلى احتياجاتها المقدرة لمعالجة تراكم المنجزات المستهدفة التي لم تنجز بسبب التأخر في الإفراج عن المخصصات نتيجة لحالة السيولة، ولتوفير الخدمات للاجتماعات التي كان من المقرر عقدها في عام 2020 ولكن جرى تأجيلها إلى عام 2021 ولا توجد مخصصات لها. فعلى سبيل المثال، تمت في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس 2021، في نيويورك وحدها، ترجمة أكثر من 570 وثيقة متأخرة مرحلة من فترة عام 2020، من بينها وثائق تتعلق باتفاقات تعاهدية وخدمات تدوين المحاضر الحرفية. وأبلغت اللجنة بأنه فيما يتعلق بالوثيقة رقم 3100026739 بمبلغ 43 573 301 دولار المتعلق بالباب 3، والمتصل أساساً بالبعثات السياسية الخاصة، أنشئ الالتزام للسماح لمديري البرامج بإجراء تقييم لجدوى تنفيذ الأنشطة البرنامجية التي أجلت في البداية ولم يمكن إدارتها في حدود ميزانية الفترة التالية. وعلاوة على ذلك، أبلغت اللجنة بأن تنفيذ تلك الأنشطة لا يزال جارياً، رهناً بتوافر النقدية. وبالنظر إلى أن الالتزامات المرحلة من عام 2020 تعتمد على نفس صندوق النقدية المشترك في

الميزانية العادية الذي تعتمد عليه الميزانية البرنامجية لعام 2021، فإن الإفراج عن تلك الالتزامات لاستخدامها يجب أن يوازن بعناية في عام 2021.

19 - وناقشت اللجنة الاستشارية الالتزامات الخاصة في تقريرها ذي الصلة عن التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقرير مجلس مراجعي الحسابات للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 (انظر A/76/554). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تقرير الأمين العام عن أداء الميزانية البرنامجية لعام 2020 لا يفصح عن معلومات عن الالتزامات الخاصة المأذون بها في نهاية عام 2020. وفي حين تقر اللجنة بقيود السيولة التي تواجهها المنظمة والأثر المترتب على تنفيذ ولاياتها خلال الفترة، فإنها تلاحظ أن الإذن بالالتزامات الخاصة، التي جمدت مركزيا في نهاية عام 2020، لم يستند إلى تقييم مفصل للاحتياجات وفقا لمعايير واضحة. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل امتثال الموافقة على التزامات الصناديق امتثالا كاملا للأحكام ذات الصلة من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة (انظر الفقرة 16 أعلاه) وإبلاغها مشفوعة بمبررات مفصلة في كل من البيانات المالية وتقرير الأداء، من أجل تحسين الشفافية.

الدفعات الأولية

20 - تلاحظ اللجنة الاستشارية الاختلافات في مبلغ الالتزامات غير المصفاة المبلغ عنها في نهاية عام 2020 في تقرير الأمين العام (222,3 مليون دولار، انظر A/76/347، الجدول 3)، مقارنة بتقرير مجلس مراجعي الحسابات (219,53 مليون دولار، A/76/5 (Vol.I)، الفصل الثاني، الجدول 10 من الفصل الثاني). واستفسرت اللجنة وأبلغت بأن المعلومات المقدمة إلى المجلس لا تتضمن المدفوعات الأولية، وأنه لأغراض الإبلاغ عن الميزانية، الذي يتم باستخدام المحاسبة على أساس نقدي معدل، تدرج الدفعات الأولية باعتبارها جزءا من الالتزامات. وبعد المزيد من الإيضاح، أبلغت اللجنة بأن الطلب المقدم من المجلس هو تقديم المعلومات في شكل محدد سلفا عن الالتزامات مستمد من مستخلص للالتزامات من نظام أوموجا بمبلغ 219,63 مليون دولار، يستبعد الدفعات الأولية. وطلبت اللجنة وتلقت معلومات عن مستوى الالتزامات والدفعات الأولية منذ الفترة 2014-2015 (انظر الجدول 2)، تبين أن الدفعات الأولية تراوحت بين 1,2 في المائة و 3,1 في المائة من الالتزامات منذ الفترة المالية 2014-2015.

الجدول 2

مستوى الالتزامات والدفعات الأولية في نهاية كل فترة من فترات الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فترة الميزانية	الالتزامات	الدفعة الأولية في نهاية الفترة	
		الدفعة الأولية	النسبة المئوية
(أ)	(ب)	(ج)=(ب)/(أ)	
2015-2014	164 856,5	2 843,5	1,7
2017-2016	135 944,9	4 246,5	3,1
2019-2018	172 421,2	2 088,9	1,2
2020	222 260,3	2 625,6	1,2

21 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية التباين في الالتزامات غير المصفاة المبلغ عنها في نهاية عام 2020، نظراً لأن المعلومات المتعلقة بالدفعات الأولية قد أدرجت في تقرير الأمين العام عن الأداء ولكنها لم تقدم إلى مجلس مراجعي الحسابات. وتأمل اللجنة أن تقدم معلومات وإيضاحات إضافية إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير. وتأمل اللجنة أن تقدم المعلومات المتعلقة بالدفعات الأولية إلى مجلس مراجعي الحسابات، حسب الاقتضاء.

نمط الإنفاق

22 - ووفقاً لما أفاد به الأمين العام، فإنه من غير المتوقع أن يستمر نمط الإنفاق المسجل في عام 2020، الذي لا يمكن فهمه أيضاً على أنه مؤشر على الإنفاق في المستقبل (A/76/347، الفقرة 10). وطلبت اللجنة الاستشارية معلومات مقارنة عن نفقات الأشهر التسعة الأولى من عامي 2020 و 2021، حسب أوجه الإنفاق (انظر الجدول 3 أدناه). وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات الواردة أن النفقات الإجمالية المتكبدة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2021 أظهرت نمطاً مماثلاً لنفقات عام 2020.

الجدول 3

معلومات مقارنة عن نفقات الأشهر التسعة الأولى من عامي 2020 و 2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2021			2020			
نفقات الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر 2021			نفقات الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر 2020			
النسبة المئوية	أيلول/سبتمبر 2021	الاعتمادات ^(أ)	النسبة المئوية	أيلول/سبتمبر 2020	الاعتمادات	
70	980 360,2	1 401 098,7	74	986 246,1	1 324 138,3	الوظائف
67	441 308,3	660 383,6	71	442 196,7	619 080,7	تكاليف الموظفين الأخرى
66	7 221,6	10 977,5	67	7 064,6	10 469,0	التعويضات الممنوحة لغير الموظفين
2	15,1	703,8	6	63,2	1 055,9	الضيافة
95	17 845,5	18 860,1	74	16 112,8	21 706,5	الخبراء الاستشاريون
51	8 755,5	17 106,7	41	8 085,3	19 584,5	الخبراء
23	5 817,5	25 213,6	14	3 333,2	23 116,3	سفر الممثلين
42	12 708,8	30 551,9	21	8 714,6	41 611,9	سفر الموظفين
74	75 700,2	102 179,9	64	58 821,3	91 830,7	الخدمات التعاقدية
67	206 048,0	308 401,4	52	164 714,2	314 521,0	مصرفوات التشغيل العامة
19	4 456,1	23 728,5	22	5 553,7	25 179,4	اللوازم والمواد
61	18 572,7	30 202,4	25	8 811,5	35 160,2	الأثاث والمعدات
16	1 120,2	7 068,4	12	1 159,5	9 826,4	تحسين أماكن العمل
88	252 625,7	286 775,8	79	196 028,2	249 207,4	المنح والمساهمات
73	218 727,4	301 471,8	70	202 551,2	287 342,3	بنود أخرى
70	2 251 282,8	3 224 724,1	69	2 109 456,0	3 073 830,5	المجموع

(أ) تشمل اعتمادات عام 2021 المبالغ التي وافقت عليها الجمعية العامة في قراراتها 254/75 ألف و 253/75 بء.

أثر عقود الشراء الآجل للعمليات

- 23 - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية قررت في الجزء التاسع من قرارها 274/69 ألف استخدام أسعار الصرف الآجلة في إعداد تقديرات الميزانية المقبلة، بدءًا بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2016-2017. ويُشار إلى أن الشراء الآجل للعمليات الأجنبية يشمل حاليًا الفرنك السويسري واليورو دون غيرهما من العملات (A/76/347، الفقرة 12).
- 24 - ويفيد الأمين العام بأن المنظمة اشترت، خلال عام 2020 وبموجب ترتيبات العقود الآجلة، بأسعار صرف محددة سلفًا مقابل دولارات الولايات المتحدة 296,2 مليون فرنك سويسري (77 في المائة) و 88,5 مليون يورو (23 في المائة). وأدى ضعف دولار الولايات المتحدة مقابل الفرنك السويسري واليورو في عام 2020 إلى فرق إيجابي بين الأسعار الآجلة المتعاقد عليها وأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة، بإجمالي فروق إيجابية قدره 13,2 مليون دولار (11,5 مليون دولار للفرنك السويسري و 1,7 مليون دولار لليورو) ناجمة من عقود شراء آجل للفرنكات السويسرية واليورو لعام 2020 (انظر المرجع نفسه، الفقرتان 14 و 15، والشكلان الثاني والثالث).
- 25 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن ممارسات الشراء الآجل قد تنتج عنها أرباح أو خسائر، لكنها تشير إلى أن الفائدة الرئيسية المستمدة من استخدام أسعار الصرف الآجلة هي القدرة على التنبؤ التي تُتاح في عملية وضع الميزانية (انظر A/74/583، الفقرة 24، و A/72/647، الفقرة 16، و A/70/619، الفقرة 11).

ثالثاً - أبواب الإيرادات

- 26 - يرد في الجدول 6 من تقرير الأمين العام موجزاً للتقديرات المعتمدة والإيرادات الفعلية في إطار أبواب الإيرادات، حيث يبلغ مجموع الإيرادات الفعلية 282,2 مليون دولار لعام 2020، أي بانخفاض عن التقديرات المعتمدة قدره 13,4 مليون دولار (أو 4,5 في المائة) (A/76/347، الفقرات 39-43). ويعزى انخفاض الإيرادات عن المتوقع إلى انخفاض الإيرادات في بند الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (9,5 ملايين دولار بسبب تجميد التوظيف) وبند الخدمات المقدمة إلى الجمهور (8,8 ملايين دولار بسبب الأثر المشترك لانخفاض صاف في إجمالي الإيرادات وفي إجمالي النفقات، أساساً بسبب الاضطرابات التي أحدثتها جائحة كوفيد-19)؛ ويقابل ذلك جزئياً زيادة في الإيرادات في بند الإيرادات العامة (4,9 ملايين دولار، بما يشمل فوائد مصرفية جاءت أعلى من المتوقع).
- 27 - ويشار إلى أن الفوائد المصرفية بلغت 6,1 ملايين دولار لعام 2020، ولم تكن التوقعات تشير إلى تحقيق إيرادات منها (A/76/347، الفقرة 40). وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن النقدية في الميزانية العادية تدار داخلياً في إطار صندوق نقدي مشترك تستثمره الخزينة، بسعر فائدة سنوي قدره 1,57 في المائة للنصف الأول من عام 2020 مقابل 0,69 في المائة للنصف الثاني من العام نفسه. وعلاوة على ذلك، أعلمت اللجنة بأنه في حين بلغت الفائدة المصرفية المتحققة من الأرصدة المتعلقة

بالصندوق العام حتى 30 أيلول/سبتمبر 2021 ما مقداره 2,1 مليون دولار⁽¹⁾، فإن الأمانة العامة لا تتوقع أن تُحصّل إيرادات فائدة في الفترة المتبقية من عام 2021 بسبب الانخفاض الكبير في أسعار الفائدة وأيضاً بسبب اتجاه الأرصدة في الصندوق العام إلى أن تكون منخفضة في الأشهر الأخيرة من السنة. وأبلغت اللجنة، بعد مزيد من الاستفسارات، بأن حساب إيرادات الاستثمار وتوزيعها (بما في ذلك إيرادات الفوائد) في صندوق النقدية المشترك يجري مرتين في السنة، في حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر. وبالنسبة للصندوق العام، كانت حصته من التوزيع على النحو التالي: 4,9 ملايين دولار في حزيران/يونيه 2020، و 1,2 مليون دولار في كانون الأول/ديسمبر 2020، و 2,1 مليون دولار في حزيران/يونيه 2021.

28 - ولا تعكس الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 أي إيرادات فوائد، وذلك استناداً إلى بيئة أسعار الفائدة المنخفضة جداً (انظر [A/76/6 \(Income sect.2\)](#)، الفقرة ب 2-4). وتلاحظ اللجنة الاستشارية إيرادات الفوائد المصرفية التي تحققت خلال عامي 2020 و 2021، في حين لم يُتوقع تحقيق إيرادات من هذا القبيل في الميزانية البرنامجية للفترتين الماليتين. وترى اللجنة أن التوقعات المتعلقة بإيرادات الفوائد المصرفية ينبغي أن تنعكس في مقترحات الميزانية المقبلة.

رابعاً - مسائل أخرى

عملية إعداد الميزانية السنوية

29 - أشار الأمين العام، في تقريره المعنون "تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة: تحسين وتبسيط عملية تخطيط البرامج والميزنة" ([A/72/492/Add.1](#)، الفقرة 29)، أنه في إطار مقترح إعداد الميزانية على أساس سنوي، ستتضمن الميزانية عنصراً أولياً لإعادة تقدير التكاليف يُحدث مرة واحدة فقط، مباشرة قبل بداية فترة الميزانية، بما يتيح للدول الأعضاء قدراً أكبر من اليقين فيما يتعلق بالتزاماتها المالية. وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن جولات إعادة تقدير التكاليف قد خُفضت في إطار الميزانية السنوية من أربع جولات⁽²⁾ إلى جولتين (في الميزانية البرنامجية السنوية المقترحة وقبل موافقة الجمعية العامة على الميزانية مباشرة في كانون الأول/ديسمبر). وبالإضافة إلى ذلك، وبما أن تقرير أداء الميزانية يُقدّم بعد نهاية فترة الميزانية (مقارنة بتقرير الأداء الأول والثاني المقدمين خلال دورة الميزانية لفترة السنتين)، فإنه لا يتضمن تقدير النفقات أو الطلبات الموجهة إلى الجمعية العامة لتعديل الاعتمادات استناداً إلى عوامل شتى، ومنها التغيرات في أسعار الصرف. ونتيجة لذلك، فقد تم التخلي عن إعادة تقدير تكاليف الميزانية في سياق تقرير الأداء السنوي.

30 - وفيما يتعلق بإجراءات إعادة تقدير التكاليف، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه بقدر ما تكون الفروق المادية ناجمة عن التغيرات في بارامترات إعادة تقدير التكاليف، فإن البارامترات المعنية ترد في المبررات الواردة في تقرير الأداء. فعلى سبيل المثال، يشار بشكل متكرر إلى التغيرات بين مضاعف تسوية مقر

(1) في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، تم توقع ألا تتحقق أي إيرادات من الفوائد على أرصدة الحسابات المصرفية للأمم المتحدة فيما يتعلق بالصندوق العام خلال عام 2021، بسبب حالة السيولة في الميزانية العادية ([A/75/6 \(Income sect. 2\)](#)، الفقرة ب 2-4).

(2) في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين، كانت الجولات الأربع لإعادة تقدير التكاليف تشمل ما يلي: (أ) التقديرات في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين؛ (ب) في "الميزانية الأولية" قبل بدء دورة الميزانية؛ (ج) في "الميزانية المنقحة" في سياق تقرير أداء الميزانية الأول خلال السنة الأولى من دورة الميزانية؛ (د) في "الميزانية النهائية"، في تقرير أداء الميزانية الثاني خلال السنة الثانية من فترة الميزانية.

العمل المفترض ومضاعفها الفعلي خلال عام 2020. وعلاوة على ذلك، أعلّمت اللجنة بأن الأمر نفسه ينطبق على معدلات الشواغر وغيرها من بارامترات إعادة تقدير التكاليف، حسب الاقتضاء. وتلقت اللجنة أيضا معلومات كانت قد طلبتها عن النفقات المتعلقة بالوظائف المدرجة في الميزانية والنفقات الفعلية المتعلقة بالوظائف (انظر الجدول 4)، ومعدلات الشواغر المدرجة في الميزانية ومعدلاتها الفعلية خلال عام 2020.

الجدول 4

النفقات المتعلقة بالوظائف المدرجة في الميزانية وبنفقاتها الفعلية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاعتمادات	النفقات	الفرق	النسبة المئوية
2019-2018	2 568 835,2	2 578 177,3	(9 342,1)
2020	1 329 441,2	1 309 887,0	1,5

نقل الموارد في ما بين أبواب الميزانية والميزانية السنوية النهائية

31 - قررت الجمعية العامة في قرارها 264/74 ألف بشأن الميزانية البرنامجية لعام 2020 أن يؤذن للأمين العام بنقل الموارد في ما بين أبواب الميزانية بموافقة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وبعد النظر في تقرير الأمين العام عن أداء الميزانية فيما يتعلق بفترة الميزانية 2020: عمليات النقل المقترحة للموارد بين الأبواب، المؤرخ 23 نيسان/أبريل 2021، وافقت اللجنة الاستشارية على عمليات نقل الموارد المقترحة استنادا إلى المعلومات المتاحة لها، والتي ركزت على الفروق في الأبواب التي بها عجز في الميزانية. وفي ذلك الوقت، كانت اللجنة قد طلبت معلومات عن مبالغ الفائض و/أو العجز في إطار النفقات الرئيسية لكنها لم تتلق تلك المعلومات، كما أبلغت بأن المعلومات ستقدم في سياق تقرير أداء الميزانية لعام 2020.

32 - ويتضمن المرفق الثاني لتقرير الأمين العام (A/76/347) معلومات عن الاعتمادات والنفقات لعام 2020 حسب وجه الإنفاق، وهو ما يعكس المخصصات المعتمدة في القرارات 264/74 ألف إلى جيم، والمخصصات بعد عمليات النقل في ما بين الأبواب بموافقة اللجنة الاستشارية (انظر الجدول 5).

الجدول 5

الاعتمادات والنفقات والفائض و/أو العجز لعام 2020، حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	(أ)	(ب)	(ج)	الفائض/العجز	
				المبلغ	النسبة المئوية
الوظائف	1 324 138,3	1 329 441,2	1 309 887,0	19 554,2	1,5
تكاليف الموظفين الأخرى	619 080,7	623 951,7	600 817,4	23 134,2	3,7
التعويضات الممنوحة لغير الموظفين	10 469,0	10 329,5	9 591,9	737,6	7,1
الضيافة	1 055,9	1 041,2	86,5	954,7	91,7

34 - وطلبت اللجنة الاستشارية أيضا توضيحات بشأن عملية الميزنة خلال إعداد الميزانية السنوية على أساس تجريبي. وأبلغت بأن تقرير الأداء الثاني سيعرض، في إطار ميزانية فترة السنتين، النفقات النهائية المقدرة استنادا إلى الخبرة المكتسبة لمدة 21 شهرا من أصل فترة الميزانية البالغة 24 شهرا. ثم بعد انتهاء

فترة الميزانية، ستقدم النفقات الفعلية النهائية إلى اللجنة من خلال التقرير عن نقل الموارد في ما بين أبواب الميزانية. بيد أن اللجنة أخبرت بأن التقرير عن نقل الموارد المقترح في ما بين الأبواب يركز، في إطار الميزانية السنوية، على تفسير الفروق في الأبواب التي بها عجز في الميزانية. ويأخذ تقرير الأمين العام عن الأداء المالي (A/76/347) في الاعتبار موافقة اللجنة على أي نقل للموارد في ما بين الأبواب، ويعتبر أن المبلغ بعد ذلك النقل هو الميزانية النهائية للفترة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه بموجب الترتيب الحالي الذي وضعته الأمانة العامة، يعتبر ما يرد في الميزانية بعد موافقة اللجنة الاستشارية على نقل الموارد المقترح بمثابة الميزانية النهائية، وهو ما لم توافق عليه الجمعية العامة.

35 - وترى اللجنة الاستشارية أن تقرير الأمين العام عن الأداء المالي ينبغي أن يستمر في التعبير عن النفقات والفروق مقارنة بالاعتمادات التي وافقت عليها الجمعية العامة، وينبغي لهذا الأمر أن يشكل الأساس لتقرير الأمين العام عن نقل الموارد المقترح في ما بين أبواب الميزانية، وكذلك أي تجاوز في النفقات المتعلقة بالوظائف وأي مخصصات إضافية، إذا لزم الأمر (انظر الفقرة 37 أدناه). وتذكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة أكدت من جديد في قرارها 266/72 ألف أنه لا يمكن إدخال تغييرات على المنهجية المتبعة في وضع الميزانية أو على الإجراءات والممارسات المعمول بها فيما يتعلق بالميزانية أو على النظام المالي دون أن تستعرضها الجمعية العامة وتوافق عليها مسبقاً، طبقاً للإجراءات المعمول بها في وضع الميزانية.

36 - وتذكر اللجنة الاستشارية كذلك بأنها استفسرت، أثناء نظرها في نقل الموارد المقترح في ما بين أبواب الميزانية لعام 2020، عن إمكانية النظر في تقرير الأمين العام عن نقل الموارد المقترح في سياق تقرير الأداء لعام 2020. وأبلغت اللجنة حينئذ بأن النظر في التقريرين في آن واحد قد يتطلب إما إرجاء النظر في التقرير عن نقل الموارد المقترح في ما بين الأبواب إلى تاريخ لاحق أو تقديم النظر في تقرير الأداء بحيث يكون في تاريخ سابق. ونظراً لتوقيت البيانات المالية وآثارها، لم يتسن تأجيل عرض التقرير عن نقل الموارد المقترح في ما بين الأبواب إلى أيلول/سبتمبر. وأبلغت اللجنة بأن الخيار المتمثل في إعداد تقرير الأداء في أيار/مايو غير ممكن بالنظر إلى أنه، خلال الفترة من شباط/فبراير إلى تموز/يوليه، يتعين أن تركز جميع القدرات الموجودة في مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية على إعداد تقارير الميزانية البرنامجية المقترحة والمعلومات التكميلية ذات الصلة، وبعد ذلك على خدمة اللجنة الاستشارية ولجنة البرنامج والتنسيق. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تقرير الأمين العام عن نقل الموارد المقترح في ما بين الأبواب قد صدر في 23 نيسان/أبريل 2021، في حين أن البيانات المالية كانت قد قُدمت رسمياً إلى مجلس مراجعي الحسابات في 31 آذار/مارس 2021. وتأمل اللجنة الاستشارية أن يُقدَّم إلى الجمعية العامة أثناء النظر في هذا التقرير مزيد من التوضيحات بشأن التسلسل الممكن للنظر في تقرير الأداء وفي التقرير عن نقل الموارد في ما بين أبواب الميزانية.

37 - وفيما يتعلق بمسألة ذات صلة، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام أشار في تقريره عن الإصلاح الإداري (A/72/492/Add.1، الفقرة 29)، إلى أنه إذا كانت نفقات الميزانية النهائية تفوق الميزانية السنوية بسبب تجاوز النفقات المدرجة في بند الموارد المتعلقة بالوظائف، يلتمس الأمين العام، بعد مراعاة النفقات البرنامجية الإجمالية النهائية والوفورات المتأتية من إلغاء التزامات الفترات السابقة، توفير اعتمادات إضافية وفقاً لجدول ملاك الموظفين على نحو ما أقرته الجمعية العامة وللنفقات الفعلية المتعلقة بالوظائف. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه سيطلب إلى الجمعية العامة، في حالات تجاوز الإنفاق والحاجة

إلى اعتمادات إضافية، أن توافق على ما سيشكل الميزانية النهائية لميزانية برنامجية سنوية، بدلا من الموافقة على الميزانية التي تعكس نقل الموارد في ما بين أبواب الميزانية الذي تكون اللجنة الاستشارية قد وافقت عليه.

عرض تقرير الأمين العام

38 - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة أيدت في قرارها 250/74 ألف توصيات اللجنة الواردة في التقرير المتعلق بتقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2018-2019 (A/74/583، الفقرات 35 و 36 و 39). وبعد أن لاحظت اللجنة عدم وجود المعلومات المطلوبة في تقرير الأداء الذي قدمه الأمين العام، طلبت وتلقت معلومات عن النفقات المدرجة في الميزانية والنفقات الفعلية المتصلة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، والعمليات والخدمات الأمنية، والمعالجة التي أجريت من حيث الميزانية والمحاسبة للنفقات تحت بند تحسين أماكن العمل، إلى جانب الإذن ذي الصلة بهذه المعالجة. وتكرر اللجنة الاستشارية توصيتها بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام إدراج المعلومات ذات الصلة في تقارير الأداء المقبلة التي يقدمها الأمين العام (المرجع نفسه، الفقرات 8 و 35 و 36 و 39).

39 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية، خلال نظرها في تقرير الأداء الذي قدمه الأمين العام (A/76/347)، أن التقرير الذي نُشر يحمل عنوان "تقرير الأداء المالي" في حين أن النسخة المسبقة من التقرير كانت معنونة "تقرير أداء الميزانية". وتلاحظ اللجنة أن تقرير الأمين العام عن نقل الموارد المقترح في ما بين أبواب الميزانية يحمل عنوان أداء الميزانية فيما يتعلق بفترة ميزانية عام 2020 (انظر الفقرة 31 أعلاه). وبالإضافة إلى ذلك، ترى اللجنة أن تقرير الأمين العام ينبغي أن يتضمن معلومات شاملة عن أداء الميزانية، دون حصر نطاقه في المعلومات المالية فقط. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة أيدت، في قرارها 266/72 ألف، توصية اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام إصدار تقرير منفصل عن أداء الميزانية عقب إكمال أي فترة ميزانية (A/72/7/Add.24، الفقرة 58).

حساب التنمية

40 - عند الاستفسار عن تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك القرار 15/54 فيما يتعلق بتحويل الوفورات المتحققة من إجراءات تعزيز الكفاءة المحددة في سياق تقارير أداء الميزانية إلى حساب التنمية، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه، على النحو المبين في ملزمة الميزانية الخاصة بالبواب 35 (Sect. 35) (A/76/6، المرفق الثالث)، جرى تتبع ما تحقق من وفورات، أو نقص في الإنفاق، وأبلغ عنه في سياق تقارير الأداء كي تتخذ الجمعية العامة قرارا بشأنه. غير أنه لم يتسن للأمانة العامة أن تعزو هذه الوفورات إلى "إجراءات تعزيز الكفاءة" لأن عوامل متعددة تؤدي دورا في انخفاض النفقات النهائية عن مستوى الاعتمادات المرصودة. وفي نهاية المطاف، يظل قرار تحويل الوفورات إلى حساب التنمية قرارا من اختصاص الجمعية العامة التي وفرت، بناء على سلطاتها التقديرية، موارد إضافية لحساب التنمية على الرغم من أن تلك المبالغ لم تعتبر مكاسب في الكفاءة. فعلى سبيل المثال، قررت الجمعية، في قرارها 235/62 ألف و 242/64 ألف، زيادة الاعتماد المرصود تحت بند حساب التنمية بمبلغ 5 ملايين دولار و 7,5 ملايين دولار، على التوالي. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن تقرير أداء الميزانية لعام 2020 يتيح فرصة أخرى لزيادة مستوى حساب التنمية إذا كانت الجمعية العامة ترغب في ذلك. وتكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن قلقها من أن الأمين العام لم يستجب لطلبات الجمعية العامة الواردة في قراراتها

السابقة، بما في ذلك القرارات 12/52 بء و 15/54 و 237/56 و 238/62 و 247/70 و 254/75 ألف إلى جيم، ومن أنه لم تحدّد حتى الآن أي وفورات متحققة من أوجه الكفاءة وتحول إلى حساب التنمية (انظر A/76/7، الفقرة ثالث عشر-10، و A/75/7 و A/75/7/Corr.1، الفقرة ثالث عشر-3، و A/74/7، الفقرة ثالث عشر-12).

41 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن زيادة مستوى حساب التنمية في سياق تقرير الأداء لعام 2020 مسألة تدخل في نطاق اختصاص الجمعية العامة.

خامسا - استنتاجات

42 - يرد الإجراءات المطلوبة من الجمعية العامة اتخاذها في الفقرتين 47 و 48 من تقرير الأمين العام (A/76/347).

43 - ويشير الأمين العام في التقرير إلى أن الإطار التنظيمي الحالي يستند إلى استهلاك الميزانية في غضون السنة التي أُقرت لها، وإلى إعادة الأموال غير المنفقة إلى الدول الأعضاء كأرصدة مقابل الأنصبة المقررة في المستقبل حتى وإن لم تدفع الدولة العضو أنصبتها المقررة بالكامل (المرجع نفسه، الفقرة 20؛ وانظر أيضا الفقرة 7 أعلاه). وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن الأرصدة الدائنة التي أعيدت إلى الدول الأعضاء التي عليها متأخرات منذ الفترة 2018-2019، وعن الدول الأعضاء العشر الأولى التي عليها متأخرات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 (شكلت الدول الثلاث الأولى 79 في المائة و 6,3 في المائة و 2,7 في المائة من مجموع المتأخرات). وأبلغت اللجنة بأن مقترح إعادة الفائض كرصيد مقابل الأنصبة المقررة يستند إلى البنود 3-2 و 5-3 و 5-4 من النظام المالي.

44 - ورهنا بتعليقات وتوصيات اللجنة الاستشارية الواردة أعلاه، توصي اللجنة الجمعية العامة بما يلي: (أ) أن تحيط علما بتقرير الأمين العام، بما في ذلك النفقات النهائية لعام 2020 البالغ قدرها 300 940 015 دولار، والإيرادات الفعلية لعام 2020 البالغ قدرها 282 197 200 دولار؛ (ب) أن توافق على إعادة فائض صاف قدره 77 094 200 دولار في عام 2020 كرصيد مقابل الأنصبة المقررة للدول الأعضاء لعام 2022.